



Coalition for the International Criminal Court

www.coalitionfortheicc.org

يرجى الاتصال بـ:

في عمان: عيبر الخريشة
المستشارة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحالف المحكمة الجنائية الدولية
هاتف: +962 6 5921 723
البريد الإلكتروني: alkhraisha@coalitionfortheicc.org

في لاهاي: أوريان مايليت
رئيسة الاتصالات، تحالف المحكمة الجنائية الدولية
هاتف: +31 70 311 10 82
البريد الإلكتروني: maillet@coalitionfortheicc.org

للنشر الفوري

4 فبراير/شباط 2011

تونس تعبر عن نيتها بالمصادقة على نظام روما الأساسي
الخطوات الأولى للحكومة المؤقتة تضمن الالتزام بحقوق الإنسان

عمان، الأردن- يرحب تحالف المحكمة الجنائية الدولية بالالتزام الحكومة التونسية نحو الانضمام إلى نظام روما الأساسي وهو المعاهدة المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية.

خلال مؤتمر صحفي، عقب الاجتماع الأول لمجلس وزراء الحكومة المؤقتة في تونس في 2 فبراير/شباط 2011، أظهر السيد طيب بكوش، وزير التربية والتعليم والناطق الرسمي باسم الحكومة المؤقتة، بأن الحكومة المؤقتة كانت مستعدة للالتزام بالعديد من معاهدات حقوق الإنسان الدولية الهامة، بما في ذلك نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية.

ويشيد تحالف المحكمة الجنائية الدولية بالالتزام الحكومة المؤقتة في وقت مبكر بالعدالة. إن انضمام تونس سوف يعمل على إرسال رسالة قوية إلى العالم العربي، الذي يعد من أقل المناطق تمثيلاً في المحكمة الجنائية الدولية، وهي أول محكمة دولية دائمة قادرة على محاكمة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية، جرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب.

"إنها لحظة تاريخية لتونس. إنها لحظة تاريخية بالنسبة للعالم العربي"، ذكرت سهير بلحسن، رئيسة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان ونائبة رئيس الرابطة التونسية لحقوق الإنسان سابقاً. وأضافت، "لقد حان الوقت لبلادنا للانضمام إلى المجتمع الدولي في مكافحة الإفلات من العقاب على أشد الجرائم خطورة، وخلق التزام أقوى من أجل العدالة والإنصاف لضحايا الجرائم الجسيمة".

وتستطيع الحكومة التونسية المصادقة على المعاهدة بموجب إرادة رئاسية على النحو المنصوص عليه في المادة 28 من الدستور الحالي. وبعد الانتخابات، التي من المقرر أن تحدث في وقت لاحق من هذا العام، فإن القانون يدخل حيز التنفيذ بعد المصادقة عليه من قبل البرلمان في المستقبل.

وقال عضو التحالف الدكتور عمر بوبكري والأستاذ في جامعة سوسة في تونس وعضو منظمة العفو الدولية، "إن المصادقة على نظام روما الأساسي أولوية بالنسبة للحكومة والتزامها جدي لأنها قررت المصادقة عليه في اجتماعها الثاني". وأوضح بوبكري "سيتم المصادقة على نظام روما الأساسي بموجب إرادة رئاسية، لأن البرلمان الحالي لا يمكنه اعتماد النص بسبب انتماءه السياسي لنظام بن علي، ولكن من المفترض أن تكون الإرادة الرئاسية كافية للالتزام الدولة التونسية نحو نظام روما الأساسي".

حاليا، لدى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دولة واحدة طرف في المحكمة الجنائية الدولية وهي المملكة الأردنية الهاشمية، وهي عضو في جامعة الدول العربية، حيث صادقت على نظام روما الأساسي في عام 2002. وهناك عضوان آخران من جامعة الدول العربية، جزر القمر وجيبوتي، أيضا أطراف في نظام روما الأساسي، حيث صادقا على النظام في أغسطس/آب 2006 ونوفمبر/تشرين الثاني 2002، على التوالي.

إن دعم المصادقة على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية هو حجر الأساس لضمان عالمية المحكمة الجنائية الدولية. ومن أجل نجاح نظام روما الأساسي، يجب دعم المحكمة ونظام روما الأساسي من قبل غالبية متزايدة من دول العالم. إن التحالف يركز بصفة خاصة على المناطق الأقل تمثيلا في المحكمة الجنائية الدولية، مثل آسيا والشرق الأوسط، ولا تزال تدعو بشدة الدول غير الأطراف على أهمية الانضمام إلى نظام العدالة الدولي هذا، الذي أنشأه نظام روما الأساسي والذي تمثله المحكمة الجنائية الدولية.

خلفية: المحكمة الجنائية الدولية هي أول محكمة دولية دائمة لمحاكمة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، وهناك حاليا 114 دولة طرف في المحكمة الجنائية الدولية. من أهم مبادئ ولاية المحكمة هو مبدأ التكامل، الذي ينص على أن المحكمة لن تتدخل إلا إذا كانت النظم القانونية الوطنية غير قادرة أو غير راغبة في التحقيق ومقاضاة مرتكبي الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. ويوجد حاليا خمسة تحقيقات أمام المحكمة: جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، دارفور/السودان، أوغندا، وكينيا. وأصدرت المحكمة الجنائية الدولية إلى الآن 12 مذكرة اعتقال وثلاثة استدعاءات للمثول، وهناك الآن ثلاث محاكمات جارية. وصرح مكتب المدعي العام انه يدرس ما لا يقل عن عشر حالات في أربع قارات، بما في ذلك أفغانستان وتشاد وكولومبيا وساحل العاج وجورجيا وغينيا وهندوراس وكوريا الجنوبية ونيجيريا، وفلسطين.

إن تحالف المحكمة الجنائية الدولية هو شبكة عالمية من منظمات المجتمع المدني في 150 بلدا يدعو من أجل محكمة جنائية دولية عادلة، فعالة، ومستقلة، ومن أجل توفير العدالة لضحايا الإبادة الجماعية، جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية. للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: www.coalitionfortheicc.org

إن خبراء التحالف من المنظمات غير الحكومية متاحين للمقابلات وللمعلومات. لائحة الخبراء متوفرة عند الطلب من: mailet@coalitionfortheicc.org

###